وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية
قسم الجغرافية

الشراكة المتوسطية والاتحاد المغاربي العربي دراسة في الجغرافية السياسية

رسالة مقدمة
إلى مجلس كلية التربية /قسم الجغرافية/ جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية السياسية

من قبل الطالبة
مهاد محمد عبد الله البرزنجي

بإشراف الدكتورة
أعياد عبد الرضا عبد آل

1428هـ 2007م

الفصـل الأول
مفهوم الشراكة وأبعادها الجيبوليتكية

المبحث الأول : تعريف ومفهوم الشراكة

تستند كلمة الشراكة بين طرفين اثنين أو أكثر على إقامة تعاون ثابت ومتطور يستند على مبدا المصالح المشتركة ... وإذا غاب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة من مساعدة طرف ما للطرف الآخر ، وهذا ما يلاحظ من خلال اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوربية مع عدد من الدول العربية آلمتوسطية منها والشرقية أيضا من بداية عام 1976 للأولى وبداية عام 1977 للثانية ، حيث كانت ترمي هذه البلدان من خلال فتح الأسواق الأوربية في وجه البضائع العربية – ألمتوسطية[1] ، إضافة للبروتوكولات المالية الهادفة لتحسين واقع البنى التحتية بشكل عام ، إذ بقيت هذه العلاقات ضيقة وغير مستقرة محكومة بالتقلبات والتبديلات السياسية في المنطقة ، وقابلة للهزات والتراجع باستمرار ، وبالتالي لكي نضمن لمثل هذا التعاون الحياة والاستمرارية كان لابد أن يقوم على هذا المبدأ (المصالح المشتركة) الذي يعتبره بمثابة الركيزة واللبنة الأساسية لأي عمل جماعي تعاوني مشترك ، وتعني مسالة المشاركة في المصالح انه بإمكان الأطراف المتعاونة تبادل قيم ذات صبغة اقتصادية أساسا ، وكذلك ذات صبغة غير اقتصادية (اجتماعية وثقافية وسياسية) وانه تبادل يخلق وينمي تدفقات عكسية مفيدة للأطراف جميعا ومتطورة كما ونوعا مع مرور الزمن ، وهذا هو الإطار بالذات – إطار للمصالح المشتركة أو المتبادلة الذي يجب أن يمثل أرضية للتعاون حتى الشراكة[2] .

---

[1] () آمين المشاقبة : العلاقات العربية . الأوربية من الحوار إلى الشراكة ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 11 ، 2001 ، ص6 .

([2]) عامر لطفي ، العلاقات العربية الأوربية في ظل إطار برشلونة ، قضايا إستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 9 ، 1997، ص 17 – 18 .

(1) من الناحية الاصطلاحية تعني الشراكة نوعا من التنسيق أو التعاون أو الانسجام في المواقف الدولية بين عدد من الوحدات السياسية تكون من مجموعها نظاما خاصا أو كيانا معينا له خصائصه ومميزاته المحددة [1] .

وإذا كانت الشراكة تداعي الخصائص الذاتية لكل وحدة من الوحدات السياسية آلا انه يوجد كذلك خصائص مشتركة تنشأ بفعل التنسيق والتعاون بين جميع هذه الوحدات ، ويكون هذا الحال في الشراكة المتعددة الأطراف ، هذا يعني أن هناك شراكه تقوم على أساس ثنائي على وفق تفاهم خاص توقعه دولتان ضمن إطار اتفاقية تعقد بهذا الخصوص[2] .

أن الشراكة هي (رابطة بين طرفين أو أكثر تستهدف القيام بعمل يحقق منفعة لكليهما) والشراكة هي نتيجة لاتفاقية تعاقدية معينة بين الشركاء وهي وسيلة لتجنب سوء الفهم وتجاوز الخلافات[3].

لذا نجد من الضروري أن نعطي تحديد جغرافيا للمنطقة التي يشملها مشروع الشراكة الوسطية والتي تشمل دول الاتحاد الأوربي والدول آلمتوسطية الأخرى المطلة على البحر المتوسط فبالنسبة لدول الاتحاد الأوربي فهي الدول المنظمة لاتفاقيات ذلك التكتل الإقليمي ، أما بالنسبة لدول البحر المتوسط الداخلة في مشروع الشراكة فهي لا تتحدد بالمفهوم التقليدي والمعروف للمسطح المائي نفسه ، فهناك عدد من الآراء التي ترى بان المتوسط يبدو مفهوما مراوغا يصعب تقديم تعريف شامل ومحدد له ،

([1]) عدنان شوكت ، التجمع والتكامل الاقتصادي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 233، 1998 ، ص71 .

([2]) أنطوان نصري مسرة ، دافع ومستقبل العلاقات العربية الأوربية : المغرب الكبير وأوربا ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (1965) ، بيروت,1998,ص71 .

([3]) Encyclopedia Britaniica, Vol. 17, the University of Chicago, 1966, p 420

فالتفسيرات السياسية والأكاديمية المعاصرة تتأثر بالرؤية الذاتية الأمر الذي يحول دون صياغة سياسية متكاملة تجاه البحر المتوسط[1] .

يطلق المفهوم الجغرافي للبحر المتوسط ونعني به حوض البحر المتوسط على السطح المائي بكامله إضافة إلى كل الدول المطلة على هذا المسطح المائي بسواحل ليتكون البحر المتوسط بذلك من [سورية ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب في الجانب العربي] ، [والبرتغال وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وألبانيا واليونان وتركيا على الجانب الأوربي ، بالإضافة إلى جزيرتي قبرص ومالطة][2] . ينظر (خارطة 1)

([1]) بني هونسون الاتحاد الأوربي والبحر المتوسط ، ترجمة منار الشوربجي ، السياسة الدولية ، العدد 118 ، القاهرة ,1994 ,ص99.

([2]) صباح محمود حمد ، جيوبولوتيكا البحر المتوسط ، عمان ، 1998 ، ص1 .

خارطة (1)

الدول المطلة على البحر المتوسط

المصدر/Philips Modern School Atlas,Eighty-first Edition,George Philip Son Limited,London,1984,p38

لقد عامت على مياه حوض البحر المتوسط العديد من المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية والأمنية ، وحتى الثقافية وعلى الرغم من أن هذه المشاريع لم تكن بعيدة عن إطاره الإقليمي ، من حيث الأهداف والمؤثرات الخارجية عليها ، وأنها جميعا تعلن عن سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن بين دول الإقليم ، وإذا كان الحوار العربي الأوربي الذي انطلق في عام1974 ، وبعد الصدمة البترولية الأولى ، قد أملته بشكل أساسي مصالح المجموعة الأوربية التي سارت في خطوات وحدتها الاقتصادية والسياسية مشواراً طويلاً فان ما كان هدفه هو ضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط خاصة في البحر المتوسط الذي تطل على شواطئه أغلبية الدول الأوربية .

وعلى الرغم من أن هذا الحوار بقي يراوح في المحطات التي حددت لمساره وعدم إمكانية تجاوزها ، فانه شكل خطوة شجعت بعض الأطراف الأوربية على طرح تصورات بغية إرساء ميثاق المتوسط الذي طرحته أسبانيا[1] .

وسبقتها مالطا مستندة إلى الدعم اليوغسلافي والقبرصي التي تقدمت إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في هلسنكي عام 1975 ببعض المقترحات التي تتضمن جزء منها البيان الختامي للمؤتمر مؤكدا على ضرورة قيام حوار أوربي – متوسطي يقضي إلى تخفيض القوات العسكرية[2] .

كما أعلنت روما عن رغبتها في عقد مؤتمر للآمن والتعاون في البحر المتوسط إلى ما طرحته الجزائر فكرة عقد مؤتمر الدول غير المنحازة في حوض المتوسط والدول الأخرى خارج الأحلاف العسكرية ، وقد طرحت موسكو فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في حوض المتوسط على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ويضم مختلف الدول

([1]) ناظم عبد الواحد جاسور ، حوار المتوسط وتأثيره على الأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 17 ، 2002 ، ص28 .

([2]) Calo maurizi, la diplomatic italienne en meditcrran ee, une parte etroite defense nationale, mai, 1977, pp 62 – 64.

المتشاطئة إضافة إلى الدول الكبرى ، إلا انه جوبه برد سلبي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

يهدف المشروع لتحقيق الشراكة (السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية) بين الطرف الأوربي والطرف المتوسطي (مجموعة البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط) ، الطرف الأول (الأوربي) : بعد انضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا في بداية عام 1995 إلى الاتحاد الأوربي ، اصبح الاتحاد بتالف من خمسة عشر دولة (أيطاليا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، بريطانيا ، دنمارك ، يونان ، أسبانيا ، البرتغال ، أيرلندا ، سويد ، فلندا ، نمسا) تقدم ما يقارب 30% من إجمالي الإنتاج العالمي ، كما يملك هذا الاتحاد أهم المواصفات الاقتصادية الأساسية للمركز وهي : القوة الاقتصادية ، القوة التكنولوجية ، القوة المالية ، القوة النقدية ، إضافة إلى جاذبية تميز المنتجات الأستلاكية وسيطرة فكرة الاقتصادي . والاهم من كل هذا انه يفاوض ككتله قوية جدا على الأصعدة السياسية والاقتصادية .

– الطرف الثاني (العربي . المتوسط) : من المعروف أن الوطن العربي بالكامل يقدم ما يقارب 21% من إجمالي الإنتاج العالمي (بما فيها الدول العربية النفطية) . فإذا أخذت الدول العربية آلمتوسطية فقط ، فان هذه النسبة تنخفض إلى حوالي 1% من مساهمة هذه الدول في الأنتاج العالمي وبالتالي يمكن ترجمة انخفاض هذه بغياب المواصفات الاقتصادية الأساسية للمراكز المذكورة أعلاه وعلاوة على ذلك فان الطرف العربي يفاوض بصورة متفرقة ودون تبنى استراتيجية واضحة[2] .

وقد ركزت سياسة الجماعة الأوربية التي امتدت منذ عام 1957 – 1972 إلى ثلاثة مناطق بضمنها دول المغرب العربي وكان الدافع في ذلك يعود إلى العلاقات الوثيقة التي تربط فرنسا بأقطار تلك المنطقة والتي فرضتها اعتبارات الجوار الجغرافي والتاريخي المشترك والمليء بمظاهر الصراع والتعاون ، وكذلك الدول الأوربية

([1]) عماد عواد ، الأمن والسلام في البحر المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 91 ، 1988 ، ص208 .

([2]) عامر لطفي ، العلاقات العربية الأوربية ، مصدر سابق ، ص20

والمتوسطية حيث سارعت هذه الدول غير الأعضاء في الاتحاد إلى تقديم طلبات الانظمام للجماعة الأوربية[1] .

وقد أولى الاتحاد الأوربي اهتماما خاصا لاتفاقية الشراكة الثنائية بين الاتحاد ودول متوسطية أو أفريقية ، ويعتبر اتفاق الشراكة الأوربية – التونسية الذي تم التوصل إليه وتوقيعه في بروكسل بتاريخ 17 تموز / يوليو 1995 ، واقرته المفوضية الأوربية وكذلك مجلس النواب التونسي في 1996/6/11 من أهم الاتفاقيات المشتركة ، ونموذجا لها والتي يسعى الاتحاد الأوربي إلى إبرامها في إطار الشراكة المتوسطية الثنائية ، وهو يفسح المجال لتعاون واسع وشامل في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية ، ويعد هذا الاتفاق بمثابة نقلة نوعية مهمة بعد اتفاق الشراكة الموقع مع تونس في عام 1976 والذي يحل محله الاتفاق الجديد لسنة 1995 ، كما يمكن الإشارة إلى الاتفاقات الأخرى التي أنجزتها المفوضية الأوربية مع بلدان متوسطية عربية أخرى ، مع كل من المغرب والجزائر فيما تجري مفاوضات مع لبنان وسوريا ، كما أنجزت أوربا اتفاقا تفصيليا مع إسرائيل عام 1975 وتجددت عام 1995[2] .

إن هذا التقارب كان من شانه أن يؤثر على وضع إسرائيل السياسي والاستراتيجي فيما لو استجابت أوربا للضغوط العربية[3] .

ويأتي الحوار الأوربي المتوسطي ، كنموذج آخر للحوار ، حيث يعطي معاني عديدة وصورا مختلفة ، فتارة قصد به حوارا عربيا شاملا بكل ما تعنيه كلمة الشمول على أساس أن المتوسط هو الحد الطبيعي الفاصل بين العالمين أوربا عن المناطق العربية ، وتارة أخرى قصد به حواراً للحضارات الحضارة المسيحية الأوربية والحضارة

([1]) نازلي معوض ، السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ، 73 ، 1983 ، ص32 .

([2]) عبد الرحمن مطر ، أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي – المتوسطي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 62 .

([3]) مصطفى عليوي ، العقبة الإسرائيلية في إنجاح الحوار ، السياسية الدولية العدد 94 ، 1990 ، ص236 .

الإسلامية ، وتارة ثالثة عد حواراً بين الغرب والشرق المتأخر عن ركب حضارة العرب المادية ، ورابعاً عد حواراً بين الشمال والجنوب ، بين شمال غني بأمكانياته ومسيطر ومتطور حضارياً وجنوب بائس فقير رغم كثرة ثرواته[1] .

وهذا الحوار ما زال في بداياته المبكرة ، على الرغم من وضع أسس له في مؤتمرات عديدة ، لكن ما يسجل على مسيرته ، انه حوار يظهر ويسير بإرادة أوربية ، فأوربا هي الطرف الذي تحكم بتفعيله على وفق مديات محددة ولأغراض سياسية واقتصادية ، وان اختلفت هذه الأغراض مع الجانب العربي ، الطرف الآخر في موضوع الحوار[2] .

شكل مؤتمر برشلونة نقطة الانطلاق الحقيقية موضع الشراكة العربية الأوربية فقد انعقد المؤتمر في المدة الواقعة ما بين 27–28 /1995/11 ، ضم 15 وزير خارجية من دول الاتحاد الأوربي ، و 8 وزراء عرب مثلوا الدول العربية وهي المغرب ، الجزائر ، تونس ، مصر ، سورية ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، إضافة لمشاركة دول متوسطية أخرى مثل تركيا ، مالطا ، قبرص . وقد ركز مؤتمر برشلونة على تكثيف الحوار السياسي والأمني على أساس جملة من القيم والمبادئ ، مثل احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء للقوة وحل المنازعات حلا سلميا ومحاولة السيطرة على سباق التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والسعي إلى تحقق الشراكة المتوسطية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والسعي لبناء منطقة رخاء وازدهار لذلك ، فان الشراكة تستند إلى شراكة سياسية وامنية تهتم باستمرار العملية الديمقراطية والأمن والاستقرار ونبذ التسلح بكل اشكاله ، وشراكة اقتصادية ومالية تسعى لتعديل القوانين واصلاح البنية الاقتصادية وخصخصة القطاع العام وقيام منطقة تبادل تجاري حر ، والسعي الى وقف الهجرة

([1]) روجيه غار ودي ، حوار الحضارات ، ترجمة عادل العوا ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1986 ، ص 283 .

([2]) احمد صدقي الدجاني ، الحوار العربي الأوربي ، وجهة نظر عربية في الجانب السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 9 ، 1979 ، ص 45 .

المتزايدة باتجاه الاتحاد الأوربي[1] . إن الرؤية الأوربية للوطن العربي لا تخرج عن السياقات الأخرى التي تنظر من خلالها القوى الدولية لهذه المنطقة ، مضافا لها العمق التاريخي الطويل الذي ربط أوربا بالوطن العربي حيث خضع هذا الأخير لقرون طويلة تحت الاستعمار وبصيغ متنوعة ، حيث اتبعت الدول الاستعمارية الأوربية سياسات عدة حاولت من خلال السيطرة على المنطقة واخضاع شعوبها لأهداف كثيرة سياسية ، اقتصادية وجغرافية وحضارية وغيرها ، لكون هذه المنطقة في واقعها ملتقى مصالح دول العالم المختلفة مما جعلها نقطة اهتمام دولي بالغ الأهمية ، وهذا ما دفع بتلك القوى – وفي مقدمتها القوى الأوربية إلى اعتماد سياسات إضعاف دول المنطقة ليتسنى لها السيطرة وتثبيت نفوذها[2] . والرؤية الأوربية للوطن العربي واقطاره تنطلق من منظار مصالحها المنتشرة في أرجائه ومحاولات لتعزيز تلك المصالح ، في وقت أضحت فيه المنطقة العربية الأولى من حيث الأهمية بالنسبة لأوربا ودولها ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية والاستراتيجية ، إذ تأتي المصالح النفطية بالدرجة الأولى بسبب الإنتاج والاحتياطي النفطي الكبيرين اللذين يمثلان لأوربا وبقية دول العالم الشيء الكثير ، بالإضافة إلى الاستثمارات الأوربية في المنطقة العربية[3] . وبتحليل الشراكة والآثار التي قد تترتب عنها منها آثار سلبية ترى من هذه الشراكة ما يكرس ويعزز تقسيم العمل الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي ان التراكم الرأسمالي سيبقى في صالح الدول المتقدمة التي تشكل المركز وستبقى دول العالم الثالث طرفيه فيه تدور في فلك المركز ، مجردة من كل ما يساعدها على تخطي عقبة الفقر ، وتلك الدول الطرفية مسلوبة الحقوق حتى في ابسط الأمور ، بما فيها اختيار أنماط

---

(1) أمين المشاقبة ، مصدر سابق ، ص7 .

(2) عماد يوسف أروى الصباغ ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط ، 1996 ، ص 26-27 .

(3) صباح صاحب العريض ، مشروع الشراكة الاورومتوسطية وأثره في الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير ، بكلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2002 ، ص68 .

الاستهلاك المناسبة لها . الشراكة هنا ستزيد من تفرقة بلدان الوطن العربي وستضاعف من حدة العقبات التي تقف في وجه تحقيق مشروعه القومي أما من وجهة النظر الايجابية ترى في الشراكة نوعا من انواع التعاون الجديد والمطلوب من الجانب الاوربي بهدف رفع المستوى التنموي لجيرانه في المتوسط على أساس ان مثل هذا لأمر بات حاجة ملحة للاتحاد الاوربي من اجل تثبيت أقدامه في تلك المنطقة التي تشهد منافسة كبيرة من قبل العمالقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية او اليابان ، فضلا عن الجانب العربي ،فمن دونه لا يمكن تحقيق عملية تنموية بدون مساعدة الكبار وترى في الشراكة من كونها مصلحة مشتركة ومتبادلة حقيقية بين الطرفين فرصة تاريخية يجب اقتناصها من الطرفين ، ومن جهة أخرى أن قيام مثل هذا الشراكة الحقيقية سيساعد البلدان العربية المتوسطية المشرقية والمغربية على تكثيف جهودها وبناء تكتلات إقليمية قوية وذات أهمية تسهل نجاح العمل العربي المشترك في مرحلة لاحقة وتوقف العمل بالمشاريع الأخرى الهادفة الى تحطيم الكيان العربي والغاء هويته ومنع توفر الشروط الموضوعية والذاتية لقيامه في المستقبل[1] .

التطور التاريخي للشراكة المتوسطية :

منذ مدة طويلة عد البحر المتوسط حلقة الوصل الجغرافية التي تربط أوربا عموما ودول الاتحاد الاوربي وخصوصا على شواطئه الشمالية والدول العربية الممتدة على شواطئه الشرقية والجنوبية ينظر(خارطة2) ، لذلك كانت مصالح الدول العربية الأوربية قديمة في الوطن العربي ومنطقة المغرب العربي خصوصا حيث تميزت هذه العلاقة بعدم التكافؤ كما إنها تميزت بالصراع في اغلب المراحل فقد تجد الاستعمار العسكري الاوربي للدول العربية وجنوب شرق المتوسط ، منها الاستعمار الفرنسي للجزائر والمغرب وتونس خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين وايطاليا لليبيا[2] .

([1]) عامر لطفي ، مصدر سابق ، ص28 .

([2]) عبد الطيف علي المياح ، الاتحاد الاوربي والوطن العربي ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجامعة المستنصرية ، عدد 20 ،1998, ص2 .

خارطة (2)

موقع منطقة الدراسة بالنسبة للعالم

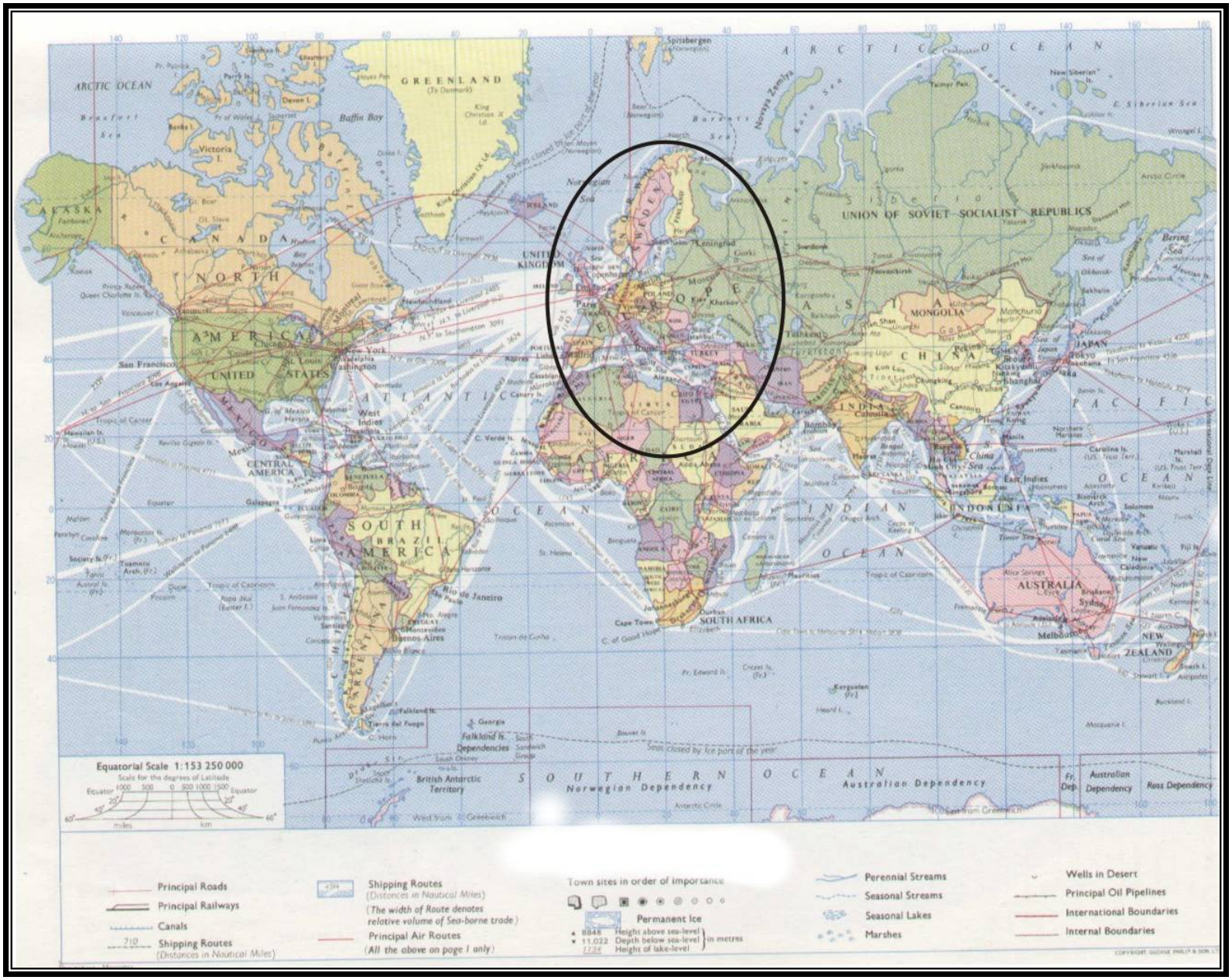

المصدر/ **Philips Modern School Atlas,Eighty-first Ed**ition,George Philip Son Limited,London,1984,P1

لقد شكلت انطلاقة الحوار العربي – الأوربي في عام 1975 ، منعطفاً مهماً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين المجموعتين الأوربية والعربية وكانت بداية الحوار قد امتدت وكانت استجابة في الحقيقة لمبادرة أوربية نحو إقامة حوار متين وعلاقات اقتصادية مع بلدان جنوب المتوسط والتعاون الاقتصادي بين بلدان المتوسط العربية والأوربية يتطلب تفهما وموقفا أوربيا إزاء القضايا العربية[1] .

ومرت العلاقات الأوربية ودول المغرب العربي بثلاثة مراحل منذ سنة 1958 حتى سنة 1974 ، إذ سمحت فرنسا بعد اتفاقية روما اشتراك المغرب وتونس بعد استقلالهما في السياسة الاقتصادية وتقديم بعض التسهيلات لهما والتحقت بها الجزائر سنة 1969 بعد استقلالها وتميزت هذه المرحلة بتغليب الطابع التجاري عليها واختلاف الاتفاقية مع كل دولة حيث تفاوضت المجموعة الأوربية على شكل كتلة اقتصادية مع كل دولة مغاربية على حدة إذ تميزت هذه المدة الممتدة من سنة 1958 إلى 1974 بهيمنة وتفوق الميزان الفرنسي على الشريك الأول للمغرب العربي تجارياً على حساب موازين البلدان المغربية (تونس ، المغرب ، الجزائر)[2] .

وبدأت المرحلة الثانية منذ 1973 حتى 1990 حيث صادقت المجموعة الأوربية على انضمام دول أوربية جديدة متوسطية خصوصا والتي يبلغ عددها 13 دولة في سنة 1990 وهي المرحلة الأهم ضمن هذه الاتفاقيات فقد أبرزت التطورات الاستراتيجية العالمية المواجهة نحو الوطن العربي عموما واقطار المغرب العربي خصوصا في ظل المتغيرات العالمية الجديدة حيث سعت القوى الأوربية لخلق تجمع مغاربي موازي لمشروع الشرق أوسطي وزادت أعداد الدول العربية المنظمة لاتفاقيات الشراكة بهدف إقامة منظمة حرة بينها وبين الاتحاد الأوربي[3] .

([1]) عبد الرحمن مطر ، المصدر السابق ، ص65

([2]) عبد الحميد إبراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، 1996 ، ص 287 – 288 .

([3]) المصدر نفسه ، ص293 .

ويأتي مشروع الشراكة الاوورومتوسطية في ظل تصاعد وتيرة الخلافات ما بين الولايات المتحدة والدول الأوربية ومحاولة الأولى لتعزيز سياساتها وجعلها تتسم بالقوة وجعل الدول الأوربية كتابع أو شريك ثانٍ لها كما أنها حاولت طرح مشاريع أخرى تنافس مشروع الشراكة ، حتى تستطيع أن تفوت الفرصة على الأوربيين وتحقق مصالحها على حساب المصالح الأوربية ، فقامت بطرح مشروع الشراكة الأمريكية – المغاربية بشكل خاص عن طريق محاولة التفريق بينهما وتعزيز علاقتها مع تلك الدول المغاربية وهي بذلك جادة من اجل الاصطدام وعلى عكس ما تدعيه الشراكة الاوورومتوسطية ، فقد طرحت الولايات المتحدة مشروعها والمتضمن أساسا تحقيق اندماج ما بين المغرب وتونس والجزائر حتى تستطيع الولايات المتحدة التعامل معها كتجمع إقليمي . وهذا ما يدخل في منافسة مباشرة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الشراكة الاوورومتوسطية[1] .

والتاريخ غني بالمفارقات فالحوار العربي–الأوربي بدا بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين / أكتوبر 1973 ، ومؤتمر برشلونة للشراكة الأوربية المتوسطية ما كان يمكنه أن ينطلق بالمستوى والحجم نفسهما من المشاركة والأجواء التي جرى فيها لولا انطلاق عملية السلام والنجاح الذي تحقق حتى ألان في هذه العملية ، مهما اختلفنا في تقييم مدى هذا النجاح ، لكن الملاحظ أيضا أن عشية برشلونة وصل التعاون الإقليمي عبر المتوسط إلى الحد الأدنى فالتعاون المغاربي – الأوربي متوقفتان كليا بسبب أزمة لوكربي أيضاً[2] .

([1]) صباح صاحب العريض ، مصدر سابق ، ص119 .

([2]) ناصيف حتي ، مستقبل العلاقات – العربية – الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، حلقة نقاشية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 205 ، 1996 ، ص96 .

المبحث الثاني : دوافع وأهداف الشراكة

أشرت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية مرحلة انتقالية سادها القلق والتوتر حول مصير التوازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في المنطقة العربية وكان لطبيعة هيكل النظام الدولي الجديد أي القطبية الثنائية أن يلقى بضلاله على طبيعة ودرجة تورط القوى الأوربية الكبرى مقارنة بالقوتين العظميين ، ولم تبدا القوتان الأعظم تورطهما الحقيقي ، إلا أن النصف الثاني من الخمسينات حيث شكل هذا التاريخ بداية التراجع الفعلي للوزن السياسي الأوربي ومع ذلك فقد بقي للقوى الأوربية الخاصة مثل فرنسا وبريطانيا بعض الوجود المحدد في الجزائر والخليج العربي ولبنان والأردن لاسباب عديدة منها الميراث الاستعماري التقليدي وإنشاء و مساندة إسرائيل في أهمية النفط ، لعل التوجهات الأوربية في المنطقة المتوسطية ، وفي السنوات الأخيرة تبرر رغبة أوربية في الحضور الفعال والنشط في الدائرة المتوسطية في السنوات الأخيرة ، من خلال رسم خارطة جديدة لعلاقتها الدولية والإقليمية ، هذه الرغبة مبعثها دوافع عديدة يمكن تفصلها ضمن ثلاث دوافع متجسدة وهي كآلاتي : دوافع سياسية ، دوافع اقتصادية ، دوافع أمنية[1]

([1]) عباس هاشم عزيز ، الحوار الأوربي المتوسطي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2001 ، ص92 .

أولا- الدوافع السياسية :

على الرغم من أن الاستعمار الأوربي عند مغادرته للمنطقة العربية سعى قدر الإمكان إلى التأثير في القرار السياسي للدول العربية حفاظاً على نفوذه فيها وعلى الرغم من إبقائه في الأغلب على علاقات تحالفيه مع النخب السياسية والاقتصادية في تلك البلدان كمدخل لهذا الهدف ، فان النفوذ الأوربي كان قد أخذ بالتراجع ليصل إلى نهايته الفعلية بعد الحرب العالمية الثانية ، في الوقت الذي أخذت فيه الدول العربية تسعى إلى المزيد من الاستقلال السياسي والاقتصادي ، كانت أوربا قد انكبت على التعامل مع إشكالياتها وأولياتها الخاصة التي لم يكن الوطن العربي من بينها ، فقد اتجهت أوربا منذ الخمسينات إلى إعادة تأهيل نفسها وتعريف علاقاتها السياسية وفق مناهج جديدة قائمة على الوظيفة والتكامل الاقتصادي ، واستعاضت عن النزوع العسكري بالمظلة الأمنية الأمريكية ، في حين اتجهت المجموعة الأوربية إلى صياغة علاقاتها مع المستعمرات السابقة باعتماد المناهج الاقتصادية فتضمنت معاهدة روما إشارة إلى أن من أهداف المجموعة رفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والأقاليم الأفريقية[1] .

من بين أهم الدوافع السياسية في التوجه الأوربي المتوسط تحقيق أهداف سياسية تتمحور حول تدعيم النفوذ السياسي فيها بوصفها منطقة ذات أهمية حيوية لأوربا ويمكن أن نشير هنا ، إلى أن السياسة المتوسطية الجزئية التي اتبعت منذ إنشاء الجماعة الأوربية عام 1958 وحتى عام 1972[2] .

قد فشلت في بناء مواقف أوربية تثبت النفوذ الأوربي في المنطقة ، بسبب اقتصارها على الجانب الاقتصادي وهو الجانب الذي تعطيه أوربا أولوية كبرى في علاقاتها الدولية عامة وتجاه العرب خاصة[3] .

---

(1) نازلي معوض ، مصدر سابق ، ص38 .

(2) أمين المشاقبة ، مصدر سابق ، ص5 .

(3) نازلي معوض ، مصدر سابق ، ص 48 .

لذلك كان لابد من تجاوز السلبيات السياسية الجزئية وانتهاج سياسة متوسطية شاملة وهذه الأخيرة بدا تنفيذها عام 1972[1] .

حيث يلاحظ تعدد المحاولات السياسية الفرنسية في إحياء دور أوربي من خلال فرنسا منفردة . أو من خلال إطار جماعي على صعيد إدارة الصراع العربي الإسرائيلي .

لقد اصبح واضحا لأوربا ان الدائرة السياسية بمفردها غير كافية لممارسة دور أوربي اكثر فعالية من ذي قبل ، فكان لابد أن تجد مقتربا اَخر اكثر شمولاً لتحقيق نتائج افضل بالنسبة للنفوذ الأوربي في المنطقة . ونلاحظ أن فرنسا في عهد ديغول بدأت برسم سياسة متوسطية جديدة القصد منها تدعيم مواقفها لدى الدول العربية . فنجدها ترفض المطالب (الاسرائيلية) الأمنية للحصول على وضع الانتساب ، ويمكن وراء هذا الرفض الفرنسي اعتبارات عديدة ، أهمها الرغبة في المحافظة على موقف متوازن إزاء الصراع العربي الإسرائيلي اولاً ، وابعاد أية إمكانية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الاقتصادية الأوربية ثانيا ، وذلك للتداخل الحاصل ما بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الأمريكي[2] .

قد تأمل الاتحاد الأوربي ، أن يحقق خطوة في عملية التقارب بين العرب وإسرائيل عن طريق إقناع الحكومات العربية برفع الحظر عن إسرائيل ، ولم تستطع السياسة المتوسطة الشاملة التي عدتها أوربا أداة فاعلة في التأثير على المواقف الإسرائيلية لصالح دفع عملية التسوية العادلة والشاملة ، فهي لم تعكس إلا مظاهر الخلل في التعامل لصالح إسرائيل ، على الرغم من البيانات الصادرة عن اجتماعات التعاون السياسي الأوربي [3] .

([1]) نادية محمود محمد ، أوربا والوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص209 .

([2]) نادية محمد ، المصدر نفسه ، ص 212 .

([3]) احمد صدقي الدجاني ، الحوار العربي الأوربي : وجهة نظر عربية في الجانب السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 9 ، 1979 ، ص43 .

وهذه التحركات جاءت في إطار أوسع لتعزيز الدور السياسي للمجموعة الأوربية ، بعد أن قطعت المجموعة شوطا جيداً على الصعيد المتكامل الاقتصادي بعد أن اتسع عدد أعضائها إلى تسعة أعضاء ظهرت مطالب بان يكون لأوربا صوتاً مسموعا في الشؤون الدولية ، وان لا تبقى مجرد ظلا للولايات المتحدة بل تكون هويتها المستقلة منسجمة مع تاريخها وإمكانياتها وجاء اختيار الشرق الأوسط ليكون الباب الذي يلجئ الأوربيين في مسعاهم [1] .

وكان للاشتعال المفاجئ الحرب بين العرب وإسرائيل في تشرين الأول 1973 أن يهز الموقف الأوربي ، فلقد كانت الحرب نقطة تحول هامة في مسار العلاقات العربية – الأوربية إذ جعلت الأوربيون بمواجهة حقيقتين :

الأولى : أن سلاح النفط العربي اصبح قوة ضاربة خطيرة .

الثانية : أن الاقتصاديات الأوربية تعتمد بشدة على النفط العربي[2]

فكان استعمال العرب لسلاح النفط أول إجراء سياسي يعكس وحدة الموقف العربي ويظهرهم قوة دولية مؤثرة وهذه الحقيقة تركت أثرها الكبير في صياغة الأوربيين لمنظورهم الجديد للوطن العربي ، في حين أنها كانت انعكاساً لرغبة العرب برؤية موقف غربي مختلف عن الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل [3] .

من هنا تحول الموقف الأوربي إلى الدعوة لإجراء حوار عربي أوربي كان من أهدافه تبني مواقف واضحة واستبدال الحل السياسي بالحلول الاقتصادية ، لكنه دون دفعهم إلى اللجوء مجدداً لاستعمال سلاح النفط [4] .

([1]) حامد ربيع ، المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي : المتغيرات ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 1979 ، ص25 .

([2]) إسماعيل خليل ، الخلفية التاريخية للحوار ، السياسة الدولية ، العدد 49 ، 1977 ، 223 .

([3]) نادية محمود مصطفى ، المشروع المتوسطي ، الأبعاد السياسية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العاشر ، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1996 .

([4]) حامد ربيع ، مصدر سابق ، ص22 .

ثانيا الدوافع الاقتصادية : -

تعود علاقة التعاون الاقتصادي للدول العربية بالاتجاه الأوربي إلى عدة عقود مضت إلا أن العلاقة المؤطرة بين المجموعة الأوربية والأقطار العربية تعود إلى منتصف السبعينيات وتحديداً منذ عام 1976 حيث قامت المجموعة الأوربية بالتوقيع على مجموعة من بروتوكولات التعاون الثنائية مع الدول العربية المتوسطية ، ويمكن تقسيم مراحل التعاون هذه إلى مرحلتين بدأت أولهما بعد اتفاقية مع ثلاثة دول مغربية عام 1976 وهي تونس والجزائر والمغرب أما المرحلة الثانية فتتمثل بعقد اتفاقيات مع أربعة دول عربية هي الأردن وسوريا ولبنان ومصر عام 1977 ، وقد شملت هذه الاتفاقيات تقديم معونات فنية ومالية إلى جانب المعاملة التفضيلية في المجال التجاري ، حيث يتمتع الطرفان بالإلغاء التدريجي للرسوم الكمر كية على واردات كل طرف ، بالإضافة إلى إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا تلك المدرجة في الملحق الثاني لمعاهدة روما التي تشمل جميع السلع الزراعية[1] .

لقد أظهرت المجموعة الأوربية إطاراً للتعاون الاقتصادي والسياسي يستهدف منها المنافع التي تقدمها اقتصاديات المدى الواسع القائمة على التخصص والإنتاج الواسع ، وتعزيز قدرة الشركات الأوربية على منافستها الأمريكية التي استفادت من تجزء السوق وخفض الآليات الإنتاجيات الأوربية[2] .

وقد توجهت اساساً نحو إحياء الاقتصاديات الأوربية وتنميتها ، ولكنها سرعان ما أخذت تواجه صياغة سياسات اقتصادية خارجية موحدة فاتجهت إلى توقيع الاتفاقيات

([1]) احمد عمر الراوي ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشراكة الأوربية – المتوسطية ، دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 14 ، 2004 ، ص7 .

(2) حارث محمد حسين ، العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي 1990-1998 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، 1999 ، ص10 (غير منشورة) .

التفضيلية والتي كانت إحدى جوانب الخلاف الاقتصادي الذي اخذ يتصاعد مع الولايات المتحدة اثر جولة كندي الخاصة بمنظمة الجات في الستينيات[1] .

وقد قامت المجموعة الأوربية تركز اهتماماً خاصاً في علاقاتها التفضيلية على منطقة المتوسط التي تصاعد حجم مبادلاتها التجارية فيها .

إذ اخذ يتجاوز في أهميته ومداه وحركة وحجم مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة ولا سيما مع تصاعد الواردات الأوربية النفطية مع المنظمة العربية ، ومع مطلع السبعينيات أخذت المجموعة الأوربية بدعوة من إيطاليا مناقشة وضع أسس عامة للسياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة وقد أثمر ذلك عن توجيهات قمة باريس ألاوربية في تشرين الأول 1972 للقيام بعملية التفاوض الثنائي مع الدول المتوسطية في إطار النهج السياسي العام[2] .

شهدت هذه الحقبة منذ بدايتها تطورات اقتصادية مهمة كانت نتاجا لتراكم تحولات سابقة ، وتوطئة لتحولات جديدة ، فقد أخذت حدة التنافس التجاري بين الأقطاب الثلاثة للعالم الرأسمالي بالتصاعد مع تنامي القوة الاقتصادية والتكنولوجية لأوربا واليابان فبينما تراجعت النسبة الأمريكية من الناتج الإجمالي العالمـي من 50 %
عام 1950 إلى 30% عام 1970 ارتفعت نسبة المجموعة الأوربية من 11% إلى 20% واليابان من 1.5 % إلى 8 % وظهر شعور لدى الإدارة الأمريكية بان النظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يعمل لصالح الولايات المتحدة فأقدمت في عام 1971 على تقويض أحدى أهم أركان هذا النظام من خلال إلغاء قاعدة استبدال الدولار بالذهب ، كما صعدت من سياساتها في حماية اقتصادها ففرضت المزيد من الضرائب على الواردات الأوربية لتقليص العجز التجاري ، وكان

---

(1) بشارة خضر ، اوربا والوطن العربي ، القرابة والجوار ترجمة جوزيف عبد الله ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، 1993 ، ص15 .

(2) نازلي معوض ، مصدر سابق ، ص35 .

لهذه الإجراءات آثارها السلبية على دول المجموعة الأوربية التي دخلت أزمة مالية اضطرتها إلى تعويض عملاتها وتوسيع مساحة التنسيق المالي والتقليدي فيما بينها[1] .

لقد دخلت الاقتصاديات الأوربية في حالة الركود لاسباب عامة تتعلق بزيادة العرض على الطلب بفعل كثافة الإنتاج مع نمو القدرات الاقتصادية والتكنولوجية[2] .

<u>هناك دوافع عديدة تدفع باتجاه الحوار وهي كما يلي :</u>

أولا : أن هذه المنطقة كانت في مرحلة ما بين الحربين العالميتين مناطق نفوذ لبعض دول الجماعة الأوربية مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وعلى الرغم مما أحاط بعلاقات هذه الدول بالمنطقة من مظاهر التوتر والصراع فان أوربا بعد توحيدها تريد إعادة تلك العلاقات إلى ما كانت عليه سابقاً بعد أن يعاد تقسيمها في الظروف الدولية الراهنة ومحاولة استعادة ذلك النفوذ بعد أن فقدته لصالح قوى أخرى مثل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وهي تريد بذلك بان تكون المنطقة المتوسطة منطقة نفوذ يجب أن تبقى تحت سيطرتها[3] .

ثانيا : أن ظهور الاتحاد الأوربي ككيان موحد ، اثر ظهور قوة اقتصادية دولية كبرى ، لما يمتلكه من خلال دوله قدرة إنتاجية وطاقة استيعابية للعمل فضلاً عن رؤوس الأموال التي يمكن أن تخدم عمليات التبادل التجاري خاصة إذا ما تم توسيع الاتحاد . ليشمل دول أوربا الشرقية ، فضلا عن سعيه الدؤوب لاقامة سوق أوربية اندماجية موحدة مما ينعكس إيجابياً على خدماتها الإنتاجية[4] .

([1]) حارث محمد حسن ، مصدر سابق ، ص15 .

([2])رينالدوا ارسولا ، الحوار اقتصاديا ، السياسة الدولية ، العدد 49 ، 1977 ، ص227 .

([3]) نوار محمد ربيع ، مستقبل الاتحاد في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1994 ، ص138 ، (غير منشورة) .

([4]) Nawal Al-Natawy .Peace, regional cooperation and posperity investing in peace in t-he middle Est. Egypt. 1998. 5.

ثالثا : إن المحافظة على الزخم الاقتصادي الأوربي المتصاعد يمثل أحد دوافع التوجه الأوربي نحو دول جنوب المتوسط لاسيما دول شمال أفريقيا والاتحاد المغاربي ، إذ أن الخوف من فقدان هذا الرقم سيؤدي إلى التراجع إلى مواقع أدنى ثم عدم القدرة على الاستمرار في المنافسة وربما فقدان منطقة حيوية لازدهار اقتصادياتها .

الأمر الذي دفع أوربا للتفكير في بناء علاقات اقتصادية متوازنة من اجل إغلاق هذه الساحة بوجه القوى المنافسة لها ولاسيما وان الولايات المتحدة فقد نجحت في غلق ساحات اقتصادية أخرى بوجه الدول الأوربية .

رابعا : أن سوق جنوب وشرق المتوسط سوق نامٍ ، اما الصادرات الأوربية الرأسمالية والصناعية والاستهلاكية . هذه السوق توفر الطلب المتزايد على انتقال التقنية إليها وكذلك للطرف الأوربي كما أن تحسين القدرة الشرائية في الدول المغاربة مع العوامل التي ذكرت ستساعد في إنعاش برامج صادرات الدول الأوربية .

خامسا : إن امتلاك دول جنوب المتوسطي العربية ثروة نفطية لا باس بها حيث يبلغ إنتاج كل من الجزائر ومصر وليبيا وسوريا وتونس حوالي 176,8 مليون برميل يوميا تحتوي المنطقة على احتياطي بقدر 5,457 مليون طن من النفط الخام أي نسبة تعادل 4,0 % من الإنتاج العالمي لعام 2003[1] .

من كل ما تقدم يمكن القول أن الدوافع الاقتصادية للتوجه الأوربي المتوسطي ، تمثل أهمية فائقة فيما بينها وبين الدوافع الأمنية ويتضح من خلال ممارسات سابقة للحوار العربي الأوربي ، إذ تركز الإطراف الأوربية على الجوانب الاقتصادية اكثر من تركيزها على الجوانب السياسة والأمنية الأخرى ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أن أوربا قد تجاوزت في بناء دولها اتجاهها نحو الوحدة والسوق الاندماجية المشاكل السياسية وهي في مرحلة من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي عن طريق فتح ساحات

([1]) محمد أبو الفضل ، مستقبل العلاقات المغربية الأسبانية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 107 ، 1992 ، ص226

اقتصادية أخرى تضمن الرفاهية لشعوبها بعيداً عن كل المشاكل السياسية في المناطق المجاورة .

Abstract

At the beginning of the 1990 , new attitudes supporting the economic entities , emerged because of th dramatic international changes. Cosequently , the idea of the middle east , supparted by united states of America , emerged . The European union also adopted the idea of the Mediterranean European partnership ,anew policy toward the Mediterranean countries aiming at establishing political stability in these counries through a constant economic development , raising the level of living by encouraging the economic refomation ,enhancing the political reformation and newborn democracies , respecting human rights, enhancing the democratic principlles and the public freedom to put an end for extremism of all kinds .

The partnership adepted by the European union with the Mediterranean countries is a unique step in the international relationships because it includes several aspects : economic , political , social and security . Barcelona coferen ce(1995), with is the starting point for the Arab – european partinership , stressed the political and scurity dialogue based on principles , like respecting the sovereignty of other countries , human rights , the interior affairs, law, democracy as well as settling disputes peacefully, preventing the spread of mass destruction weapons and trying to find a region of economic prosperity .

Priefly, this partnership is based on a political and security principles concerned with the democratic process, security , stability and fighting terrorisn of all kinds . The partnership is also based on a financial and economic principles aiming at reforming laws and economic , privatizing the public companies and making afree commercial zone . the partnership is based as well on social and cultural principles based on divloping health , respecting laws and social values and putting an end to the migration to the European countries .

This study is divided into four chapters . The first chapters is concerned with the concept and definition of the Mediterranean partnership, its significance and advabantage in the Arab – European relationships . It is concerned also with the various historicl stages the partnership went through , and with the purpose and goals that drove the European countries to make this kind of partnership with the Arab west countries .

The second chapter deals with the factors of this partnership and the countries that joined it . This chaper is divided into two sections . The European union and the Arab west union .

The third chapter deals with the fields of this partnership and its influence on these countries, especially the Arab west countries concerning political, security , economic , social and cultural aspects.

The fourth chapter deals with the future horizons of this Mediterranen partnership and its consequences during the coming years .

The conclusion sums up the findings of the study .